

مجتمع

توثيق حوادث الكراهية ضد المسلمين غائب أوروبا

قالت منسقة المفوضية الأوروبية لمكافحة الكراهية ضد المسلمين، ماريون لاليس، إن المشاعر المعادية للمسلمين في أوروبا «زادت» عقب عملية «طوفان الأقصى»، مؤكدة ضرورة توثيق الحالات، ورفع مستوى الوعي من أجل مكافحتها. وأوضحت المسؤولية الأوروبية أن «التعامل مع البيانات والوعي الكامل بأبعاد الكراهية ضد المسلمين يمثلان تحدياً كبيراً في أوروبا. علينا التأكد من أن مواطنينا المسلمين لديهم ثقة في سلطات إنفاذ القانون، وهناك ضرورة لإنشاء شبكة أوروبية لجمع البيانات بشأن تلك الحوادث».

زلزال قوي يضرب جزيرة مينداناو الفلبينية

ضرب زلزال بقوة 5,7 درجات جزيرة مينداناو الفلبينية أمس السبت، وذكر مركز الأبحاث الألماني للعلوم الجيولوجية أن مركز الزلزال كان على عمق 10 كيلومترات، في حين قالت وكالة رصد الزلازل الفلبينية إن الزلزال كان بقوة 5,9 درجات وعلى عمق 27 كيلومتراً، وإنها لا تتوقع حدوث أضرار، لكن من الممكن أن تكون هناك توابيع. ويبحث عناصر الإنقاذ عن عشرات المفقودين من جراء انهيار أرضي ناتج عن أمطار غزيرة، وقع في وقت سابق في بلدة بإقليم دافاو دي أورو (جنوب)، لكنهم اضطروا إلى وقف عملياتهم بسبب الزلزال.

شخّ المساعدات يفاقم كارثة غزة

قرارات المحكمة، خفضت إسرائيل عدد الشاحنات الإنسانية التي تدخل إلى غزة بنسبة 40 في المائة، ورغم قرارات «العدل الدولية» الداعية إلى وقف الهجمات ضد الفلسطينيين، لا تزال إسرائيل تواصل هجماتها، وترفض اتخاذ خطوات لإنهاء المسألة الإنسانية.

(الأناضول)

تعمل، وإنهار النظام الصحي إلى حد كبير، وعلينا أن نشكر الأطباء والمرضات هناك على جهودهم، فلولاهم لكان النظام الصحي قد انهار بالفعل». وفي 26 يناير/كانون الثاني، أعلنت محكمة العدل الدولية قراراتها الأولية في القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، في إطار الاتفاقية المتعلقة بالإبادة الجماعية لعام 1948. وفي أعقاب

للمساعدات إلى المناطق كافة». وشدد على «أهمية توقف الصراع لإنشاء مناطق إنسانية آمنة. مناطق شماليّ غزة، حيث يعيش آلاف الفلسطينيين، لا يمكن الوصول إليها تقريباً، وحالة الخدمات الصحية هناك مثيرة للقلق». وتابع: «خطر توقف جميع المستشفيات عن تقديم الخدمات وارد. نحو 30 في المائة من المرافق الصحية في القطاع بالكاد

قال المتحدث باسم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، توماسو ديلا لونغيا، إن الوضع الإنساني في قطاع غزة «يتجاوز الكارثة»، وإن مستوى الجوع يترك الناس عاجزين. وأفاد لونغيا بأن «عدد شاحنات المساعدات التي تدخل إلى قطاع غزة غير كافٍ، ويجب أن يكون أكبر بكثير، كما أن هناك مشكلة في الوصول الآمن



(محمد عابد/فرانس برس)

تونسيون ضحايا شركات تشغيل وهمية

تولس . مريم الناصري

تحذيرات رسمية

تكرر وزارة التشغيل التونسية تحذيرات من تحايك الشركات الوهمية، وتحث الراغبين في العمل بالخارج على عدم التعامل مع المكاتب غير المتحصلة على ترخيص قانوني، كذلك تحذر من الشركات التي تنشر عروض شغل وهمية، أو تحفلهم بمبالغ مالية، مذكرة بأن القانون يمنع تحميل المترشحين للعمل بالخارج أي أعباء مالية.

الهجرة من إجمالي 8 ملايين و400 ألف نسمة. ورغم لجوء مئات من الشباب إلى الهجرة السرية عبر قوارب الموت للوصول إلى ضفة البحر المتوسط الشمالية، خاصة إيطاليا، بسبب انعدام فرص التشغيل، فإن مئات الشبان العاطلين عن العمل يفضلون السفر عبر طرق قانونية، وعبر عقود تضمن حقوقهم بالخارج، وتسهل حصولهم على الإقامة، لكن بعضهم باتوا ضحايا شركات وهمية، أو أشخاص يدعون أنهم وسطاء لشركات بالخارج، وتطلب بعضها مبالغ تصل إلى 5 آلاف دولار.

وأن نشاطهم لا يخولهم توفير عقود عمل بالخارج حسب الطرق القانونية. تعرضت رفيقة عبداوي قبل 6 سنوات إلى عملية تحايل من قبل شخص ادّعى أنه وكيل شركة تشغيل بالخارج، وطلب منها تحضير ملف لتوفير عمل لها في أحد مستشفيات فرنسا، في مقابل الحصول على ثلاثة آلاف دولار قبل موعد السفر بشهر، وقبل أن تستلم عقد العمل. تقول عبداوي: «قابلت الشخص في أحد المكاتب بالعاصمة دون أن أتأكد من اسمه أو هويته، أو حتى التأكد من قانونية الشركة. كان كل همي الحصول على عمل بالخارج، ولكنه تحايل عليّ بمبلغ ثلاثة آلاف دولار، وخسرت كل مصاريف السفر بسبب العقد الوهمي، ولم أتمكن من تقديم شكوى لأنّي لا أعرف هوية الشخص، ولم أجد اسم الشركة مسجلاً في أي قائمة أو سجل».

وتؤدي قلة فرص العمل في تونس، خصوصاً في القطاع العام، إلى بحث مئات الشباب عن وظائف في الدول الأجنبية، خاصة كندا والبلدان الأوروبية، من دون التأكد من حقيقة عشرات من الشركات التي تدعي أنها توفر فرص عمل قانونية. وحسب إحصائيات صادرة عن المعهد الوطني للإحصاء بالتعاون مع المرصد الوطني للهجرة بدعم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، فإن نحو مليون و700 ألف تونسي يرغبون في

صفحة على أحد مواقع التواصل الاجتماعي، وقمت بمقابلة وكيل عن الشركة في أحد المقاهي. شككت في البداية أنها شركة وهمية، لكني كنت أبحث عن أي فرصة في ظل انعدام فرص العمل داخل تونس. لكن بعد أن دفعت المبلغ، اختفت صفحة الشركة، ولم ترد أي من أرقام الاتصال الخاصة بها». وفي 2010، أصدرت السلطات التونسية قراراً يتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات منح تراخيص تعاطي مؤسسات خاصة مع أنشطة التوظيف بالخارج، ووفق القرار، بات يمنع على المؤسسات الخاصة باستكشاف فرص التوظيف بالخارج أن تتقاضى بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي مقابل مالي، أو أية تكاليف أخرى من قبل المترشح للتوظيف بالخارج.

ويوجد في تونس 37 شركة تشغيل قانونية، وتنشر وزارة التشغيل سنوياً قائمة بكل الشركات القانونية الخاصة بالتشغيل بالخارج، وتاريخ منحها الترخيص ومكانها وأرقام هواتفها وعنوانها، حتى لا يندفع البعض بأسماء شركات مشابهة أو متمركزة في أماكن غير تلك المذكورة في القائمة. وتعلن وزارة الداخلية بشكل متكرر ضبط أشخاص يوهمون الشباب بقدرتهم على التوسط للحصول على عقود شغل بدولة أجنبية، مقابل مبالغ مالية، ليثبت لاحقاً أن تلك العقود وهمية،

تنتشر في تونس إعلانات مثل «إذا أردت الحصول على عقد عمل بالخارج، ما عليك سوى الاتصال بأرقامنا»، و«نوفر عقود عمل بعدة دول أوروبية»، أو «إذا كنت تمتلك خبرة في إحدى الحرف أو الصناعات. نحن نسهم عليك عملية الهجرة بتوفير عقود عمل قانونية مضمونة»، الكثير من هذه العروض تنشرها شركات وهمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي لجذب الشباب الراغبين في الهجرة. تظهر تلك الشركات بشكل مفاجئ، وتختفي بنفس الشكل، وقد راح ضحيتها مئات الشباب ممن يبحثون عن فرصة عمل، سواء في الداخل أو في الخارج، فبعد تسلّم مندوبي هذه الشركات الأموال من هؤلاء الشباب، تختفي الشركة، أو الصفحات والروابط الخاصة بها، وتتوقف أرقام الاتصال عن العمل. يقول منير حفيظ: «قبل خمس سنوات، كنت أبحث عن فرصة عمل بالخارج، وتواصلت مع عدة شركات توظيف كانت تعديني بعقد عمل قانوني مضمون، واقتنعت بدفع قرابة أربعة آلاف دولار لإحدى الشركات مقابل تسفيرتي إلى إيطاليا، والتي طلبت نصف المبلغ في البداية، على أن تستلم البقية مع تسلّم عقد العمل. لم يكن للشركة مقر، بل كانت لها

ركام في مخيم النصيرات



انقاض مسجد في رفح



بقايا منزل في دير البلح



تدمير المصحات السكنية



قصف غزة

دمار يقارن بتداعيات قنبلة ذرية

تُظهر مشاهد الدمار الذي تعرضت له أحياء ومناطق كاملة في قطاع غزة حجم القذائف والمتفجرات التي استخدمت لإحداث مجازر لا تبقى أيًا من معالم المكان. ومنذ الشهر الأول للعدوان، كان جيش الاحتلال يكشف عن أعداد مهولة من القذائف والصواريخ التي يستهدف بها قطاع غزة. في حين كشفت تحليلات عبر الأقمار الصناعية حجم الدمار الواسع الذي لحق بالقطاع، والذي سيؤثر عليه لسنوات عديدة. واستخدمت صحيفة «هارتس» العبرية صوراً جوية التقطت قبل الحرب على قطاع غزة، وأخرى التقطت بعدها، للدلالة على حجم الدمار الذي أحدثته الجيش الإسرائيلي، واصفة المشاهد بأنها «أشبه بما بعد القنبلة الذرية». ومشيئة إلى أن الجيش يفرض قيوداً على دخول الصحفيين. لكن إنشاء خريطة للدمار باستخدام بيانات الأقمار الصناعية يُظهر أن «ما لا يقل عن نصف المباني تضررت أو دمرت». ويتركز معظم الدمار في شمالي غزة، لكنه لا يستثني مناطق الوسط والجنوب. ولا يقتصر الدمار على المنازل، بل يتجاوزها إلى البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، والمرافق الطبية، والمدارس والجامعات، والمساجد والكنائس، ومراكز التسوق، ومراكز الإغاثة، والطرق، والمواقع الأثرية، والمقابر. وتشير الأمم المتحدة إلى أن 60 في المائة من الوحدات السكنية قد تضررت أو دمرت، كما دمرت 390 منشأة تعليمية، و20 منشأة للمياه والصرف الصحي، و183 مسجداً وثلاث كنائس، وتعرضت المباني الحكومية، بما في ذلك البرلمان الفلسطيني في غزة، للأضرار أو التدمير.

(العربي الجديد)
(الصور: الأناضول)

منزل مدمر في الزوايدة



هنا شهداء تحت الانقاض



حجم دمار مهول في التوام